

من وزير المالية
إلى

619

الموضوع: حول تطبيق أحكام الفصل 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015

المرجع : مكتبكم الوارد بتاريخ 23 فيفري 2016

تبعا لمكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المتضمن طلبكم معرفة هل يمكن للأجراء الذين يتم خصم جزء من أجورهم مباشرة من قبل الأمانة العامة للمصاريف بعنوان اقتناءاتهم لمساكن من قبل باعثين عقاريين عموميين (...) ، طرح الفوائض التي يتحملونها في هذا الإطار، يشرفني إعلامكم أنه يمكن للأجراء موضوع مكتبكم الانتفاع بأحكام الفصل 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 وذلك بطرح الفوائض التي حلّ أجلها ابتداء من غرة جانفي 2016 من قاعدة الخصم من المورد والتي يتم خصمها مباشرة من قبل الأمانة العامة للمصاريف في إطار اقتناء مساكن لدى الشركة () وشركة () .

ولمزيد التوضيحات حول الوثائق والطرق العملية للطرح يمكن الرجوع للمذكرة العامة عدد 15 لسنة 2016 المتوفرة على الموقع التالي لوزارة المالية:

(خانة التوثيق) www.impots.finances.gov.tn

وتقبّلوا، سيّدي فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

عن وزير المالية وبنفويض منه

المدير العام للدراسم
والتشريع المالي

الإمضاء : حبيبة جراد للنواتي